

دراسات نقدية 3

مهمة الأسبوع العاشر

إعداد الطالب :

فهد بن صالح السعوي
242001442



أثر سلسلة الإمداد على الميزة التنافسية:
دراسة ميدانية على الشركات الصناعية
بمدينة الرياض



العنوان

يحمل العنوان في صيغته الحالية عدة ملاحظات تستدعي المراجعة. فمن الناحية الدقة المفاهيمية، جاء العنوان

بصيغة "أثر سلسلة الإمداد" وهي صياغة مختزلة، في حين أن المضمون الفعلي للدراسة يتناول "إدارة سلاسل

الإمداد" بأبعادها الثلاثة (التكامل الاستراتيجي مع الموردين، التكامل مع الوسطاء والموزعين، التكامل مع العملاء)،

وهذا الفرق ليس شكلياً بل جوهرياً، إذ أن "سلسلة الإمداد" مفهوم وصفي يشير إلى البنية، بينما "إدارة سلاسل

الإمداد" مفهوم إداري يشير إلى الممارسات والعمليات التي تمثل المتغير المستقل فعلياً. كما أن استخدام صيغة

المفرد "سلسلة" في العنوان يتناقض مع استخدام صيغة الجمع "سلاسل" في متن الدراسة ومستخلصها. ومن

ناحية الشمولية، لم يُشر العنوان إلى أبعاد المتغيرات المدروسة، وهو أمر مستحسن في رسائل الماجستير لتوضيح

نطاق البحث بدقة.

المستخلص

المستخلص العربي والإنجليزي جاءا بصورة مقبولة من حيث تغطية العناصر الأساسية (الهدف، المنهج، الأداة، العينة، النتائج، التوصيات)، غير أن هناك ملاحظات جوهريّة. فمن حيث الطول، جاء المستخلص مكثفاً بصورة مناسبة لكنه أغفل ذكر مجتمع الدراسة بشكل دقيق (عدد الشركات) واكتفى بذكر حجم العينة. كذلك لم يُشر المستخلص إلى الإطار النظري المعتمد أو الفجوة البحثية التي تسدها الدراسة. ومن الناحية المنهجية، ذُكر أن العينة "طبقية عشوائية" دون توضيح أساس التطبيق، وهو ما كان ينبغي الإشارة إليه ولو بإيجاز. كما أن التوصيات المذكورة في المستخلص جاءت عامة ولم تعكس خصوصية النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشكل كافٍ.

مقترح التحسين: إضافة جملة تُوضح مجتمع الدراسة وحجمه (48 شركة صناعية، 620 فرداً في المستويات الإدارية)، وإدراج إشارة مختصرة للفجوة البحثية، وربط التوصيات بالنتائج بشكل أوضح مثل ربط التوصية بتعزيز الإبداع بنتيجة تراجع هذا البُعد.

المقدمة

المقدمة جاءت طويلة نسبياً وتمتد عبر عدة صفحات، وهو أمر مقبول في رسائل الماجستير، لكنها تعاني من عدة إشكاليات. فمن حيث التنظيم والتسلسل المنطقي، بدأت المقدمة باستعراض واسع للتطورات العالمية (كوفيد-19، الحرب الروسية الأوكرانية، التوتر بين الصين وتايوان، الحرب في فلسطين) وهو سياق مهم، لكن الانتقال من هذا السياق العام إلى موضوع سلاسل الإمداد تحديداً لم يكن سلساً بدرجة كافية. كما أن المقدمة مزجت بين عناصر ينبغي فصلها، إذ تداخلت فيها عناصر الإطار النظري مع التمهيد للمشكلة البحثية، فوردت تعريفات ومفاهيم تفصيلية (مثل مبدأ 7 Rights) كان الأنسب تناولها في الفصل النظري.

من حيث اللغة والأسلوب، يُلاحظ خلط واضح بين العربية والإنجليزية في أماكن غير مبررة، مثل استخدام "market share بدلاً من "الحصة السوقية"، و "Win-Win Relation Ship بدلاً من "علاقة المنفعة المتبادلة"، و "Lead Time بدلاً من "المهلة الزمنية"، و "Automatic & Semi-Automatic & Manual دون مبرر واضح. كما تتضمن المقدمة أخطاء إملائية ونحوية متعددة مثل "بدايتا" بدلاً من "بداية"، و "أكرانيا" بدلاً من "أوكرانيا"، ومن حيث التوثيق، اعتمدت المقدمة على عدد محدود من المراجع ولم تتضمن تنوعاً كافياً في المصادر، كما أن بعض العبارات القوية جاءت دون توثيق مثل نسبة 62% لتكلفة المواد الخام من الهيكل السعري.

مشكلة الدراسة

صياغة مشكلة الدراسة جاءت سردية ووصفية أكثر من كونها تحليلية ومحددة. فالمشكلة البحثية يُفترض أن تُحدد فجوة واضحة بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون، أو تُبرز تناقضاً أو نقصاً معرفياً محدداً تسعى الدراسة لمعالجته. لكن ما ورد في هذا القسم هو مزيج من التمهيد النظري والتوصيف العام لبيئة الأعمال التنافسية دون تقديم مؤشرات واقعية أو بيانات ميدانية تُثبت وجود مشكلة فعلية في الشركات الصناعية بمدينة الرياض تحديداً. لم تُذكر أي إحصائيات أو تقارير رسمية عن واقع سلاسل الإمداد في هذه الشركات، ولم تُقدم شواهد على وجود قصور أو تحديات فعلية يعانيها القطاع الصناعي بالرياض فيما يخص التكامل مع أطراف سلسلة الإمداد.

كذلك لم تُميز المشكلة بوضوح بين الفجوة النظرية (النقص في الأدبيات) والفجوة العملية (المشكلة الميدانية)، وكان من المفترض أن يُبرز الباحث كلتا الفجوتين ويربط بينهما. وقد جاء السؤال الرئيسي في نهاية هذا القسم بصورة مقبولة لكنه كان يحتاج إلى تمهيد أكثر إحكاماً يُبرر طرحه.

الأهداف

تتسم أهداف الدراسة بالوضوح النسبي في تحديد ما تسعى الدراسة لتحقيقه، غير أن هناك تداخلاً وتكراراً ملحوظاً بين الأهداف والتساؤلات والفرضيات. فالأهداف الفرعية تكاد تكون إعادة صياغة للتساؤلات الفرعية التي هي بدورها انعكاس مباشر للفرضيات، مما يُضعف القيمة المضافة لكل عنصر منها. كما أن الهدف الرابع المتعلق بـ"تحديد التحديات التي تواجهها الشركات الصناعية في تطبيق إدارة سلاسل الإمداد" لا تُقابله فرضية ولا يُعالجه التحليل الإحصائي في الفصل الرابع، مما يُعد خللاً في الاتساق الداخلي للدراسة.

فروض الدراسة

بالنسبة للفرضيات، جاءت صياغتها بالاتجاه الإيجابي (يوجد أثر) وهو أسلوب مقبول في الدراسات الإدارية، لكن كان من الأفضل صياغتها بالصورة الصفرية (لا يوجد أثر) ثم نفيها إحصائياً، وفقاً للأعراف المنهجية الأكثر صرامة. كما أن الفرضيات الفرعية اقتصرَت على العلاقة بين كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع "بأبعاده مجتمعة"، ولم تتضمن فرضيات تفصيلية تختبر أثر كل بُعد مستقل على كل بُعد تابع على حدة (مثلاً: أثر التكامل مع الموردين على بُعد التكلفة، أو على بُعد الجودة)، وهو ما كان سيُثري التحليل ويمنحه عمقاً أكبر خاصة أن المتغير التابع يتكون من خمسة أبعاد.

مقترح التحسين: إعادة هيكلة الفرضيات لتشمل مستويات تحليل أعمق (أثر كل بُعد مستقل على كل بُعد تابع)، ومعالجة الهدف الرابع إما بإضافة محور تحليلي يتناوله أو بحذفه من الأهداف لضمان الاتساق، وتقليل التكرار بين الأهداف والتساؤلات والفرضيات بجعل كل عنصر يُضيف قيمة مختلفة.

الدراسات السابقة

يُلاحظ على قسم الدراسات السابقة عدة ملاحظات جوهرية. فمن حيث التصنيف والتنظيم، عُرضت الدراسات بشكل متسلسل دون تصنيف واضح وفق معيار محدد (متغير مستقل، متغير تابع، بيئة التطبيق، المنهجية). فقد جُمعت دراسات تتناول سلاسل الإمداد مع دراسات تتناول التسويق الريادي والتسويق الرقمي والتسويق الإلكتروني والتسويق الابتكاري وإدارة علاقات العملاء، وهي متغيرات مستقلة مختلفة تماماً عن المتغير المستقل للدراسة الحالية (إدارة سلاسل الإمداد). إن إدراج دراسات التسويق الريادي والرقمي والإلكتروني ضمن الدراسات السابقة يُضعف من تركيز هذا القسم ويُشتت القارئ، إذ أن العلاقة بين هذه الدراسات والدراسة الحالية تقتصر على المتغير التابع فقط (الميزة التنافسية)، وكان يمكن الإشارة إليها بإيجاز في سياق الإطار النظري دون عرضها كدراسات سابقة رئيسة.

الدراسات السابقة

من حيث الحداثة والتنوع الجغرافي، يُلاحظ غلبة الدراسات العربية (مصرية وأردنية) مع محدودية في الدراسات الأجنبية المتخصصة في العلاقة المباشرة بين تكامل سلاسل الإمداد والميزة التنافسية. وكان من المتوقع أن تتضمن الدراسات السابقة مراجعة لدراسات دولية حديثة ومؤثرة في هذا المجال تحديداً. كذلك فإن أسلوب العرض اعتمد على التلخيص الوصفي لكل دراسة (هدفت، اعتمدت، توصلت) دون تحليل نقدي معمق يُبرز نقاط القوة والضعف في كل دراسة ويُوضح كيف تُسهم الدراسة الحالية في معالجة القصور الذي شاب الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة

أما الفجوة البحثية فقد جاءت بصورة مقبولة من حيث تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف، لكنها لم تُبرز بوضوح كافٍ "الإضافة المعرفية الفريدة" التي تقدمها الدراسة الحالية. إن القول بأن الدراسة تتميز بتطبيقها على الشركات الصناعية بالرياض هو تمييز جغرافي أكثر منه مفاهيمي أو منهجي.

مقترح التحسين: تصنيف الدراسات السابقة وفق محورين واضحين (دراسات تناولت سلاسل الإمداد والميزة التنافسية، ودراسات تناولت الميزة التنافسية ومحدداتها الأخرى)، وتعزيز الدراسات الأجنبية الحديثة ذات الصلة المباشرة، وتبني أسلوب تحليلي نقدي بدلاً من الأسلوب الوصفي، وإبراز الفجوة البحثية بصورة أكثر حدة ووضوحاً.

الإطار النظري

يُعد الإطار النظري من أقوى أجزاء هذه الرسالة، إذ جاء شاملاً ومفصلاً ومُنظماً بدرجة جيدة. فقد تناول المبحث الأول إدارة سلاسل الإمداد من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والنظريات المفسرة والأبعاد والمداخل الاستراتيجية والتحديات المعاصرة، بينما تناول المبحث الثاني الميزة التنافسية بالمنهجية ذاتها. غير أن هناك ملاحظات تستحق الإشارة.

من حيث التوازن بين المبحثين، جاء المبحث الأول (إدارة سلاسل الإمداد) أكثر تفصيلاً وعمقاً مقارنة بالمبحث الثاني (الميزة التنافسية) الذي بدا مبتوراً، حيث انتهى عند محور النظريات المفسرة دون استكمال عرض أبعاد الميزة التنافسية الخمسة (التكلفة، الجودة، المرونة، التسليم، الإبداع) بتفصيل كافٍ يتناسب مع كونها تمثل المتغير التابع. كان من المفترض أن يتضمن المبحث الثاني محوراً تفصيلياً لكل بُعد من أبعاد الميزة التنافسية مماثلاً لما تم تقديمه في أبعاد المتغير المستقل.

الإطار النظري

من حيث ربط النظريات بالدراسة، نجح الباحث في عرض النظريات المفسرة لسلاسل الإمداد (نظرية الموارد، تكاليف المعاملات، الشبكات، الوكالة، القدرات الديناميكية) وأعلن تبنيه لمقاربة تكاملية تجمع بين نظرية الموارد ونظرية الشبكات، وهو اختيار مبرر ومناسب. لكن كان ينبغي توضيح كيف ينعكس هذا الاختيار النظري على تصميم أداة الدراسة وتفسير النتائج بشكل أكثر تفصيلاً.

من حيث المصادر، اعتمد الإطار النظري على مزيج مقبول من المراجع العربية والأجنبية، لكن يُلاحظ أن بعض المراجع قديمة نسبياً (مثل Barney 1991) دون تحديث بما استجد من تطورات على النظرية ذاتها، وكان من المناسب تعزيز الإطار بمراجع أحدث خاصة في مجال سلاسل الإمداد الرقمية والذكية.

مقترح التحسين: استكمال المبحث الثاني بعرض تفصيلي لكل بُعد من أبعاد الميزة التنافسية الخمسة، وتعزيز الربط بين الإطار النظري المعتمد وتصميم أداة الدراسة، وتحديث المراجع النظرية بدراسات أحدث.

المنهجية وطرق البحث

يُعد هذا القسم حساساً لأنه يحدد مصداقية النتائج وقابليتها للتعميم، وقد تضمن عدة إشكاليات منهجية تستدعي المناقشة.

بخصوص المنهج: اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مناسب لطبيعة الدراسة وأهدافها، وهو المنهج الأكثر شيوعاً في هذا النوع من الدراسات. لكن كان من الأفضل الإشارة إلى محدودية هذا المنهج في إثبات العلاقات السببية (causal relationships) مقارنة بالمنهج التجريبي، خاصة أن الدراسة تستخدم مصطلح "أثر" الذي يُوحي بعلاقة سببية. بخصوص مجتمع الدراسة والعينة: هناك تناقض في تحديد مجتمع الدراسة بين أجزاء مختلفة من الرسالة. ففي قسم المنهجية المبكر ذكر أن عدد الشركات يُقدر بنحو 1,150 شركة، بينما في الفصل الثالث ذكر أن عدد الشركات المستهدفة 48 شركة والعاملين فيها 620 فرداً. هذا التناقض يحتاج إلى توضيح: هل الـ 1,150 هي إجمالي الشركات الصناعية بالرياض بينما الـ 48 هي التي استوفت معايير محددة؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هذه المعايير وكيف تم تحديدها؟

المنهجية وطرق البحث

كذلك يُلاحظ أن الباحث ذكر استخدام العينة الطبقية العشوائية التناسبية لكنه لم يُوضح أساس التطبيق (ما الطبقات؟ هل هي القطاعات الصناعية أم المستويات الإدارية أم كلاهما؟ وما نسبة كل طبقة؟). كما أن معادلة Steven Thompson المذكورة لتحديد حجم العينة لم تُعرض بصورتها الرياضية ولم تُوضح المعاملات المستخدمة فيها. بخصوص أداة الدراسة: تتكون الاستبانة من 24 فقرة فقط (12 للمتغير المستقل و12 للمتغير التابع)، وهو عدد قليل نسبياً خاصة أن المتغير المستقل يتكون من 3 أبعاد بواقع 4 فقرات لكل بُعد، والمتغير التابع يتكون من 5 أبعاد يُقاس بـ 12 فقرة مجتمعة دون تخصيص واضح لكل بُعد. إن قياس 5 أبعاد (التكلفة، الجودة، المرونة، التسليم، الإبداع) بـ 12 فقرة فقط يعني أن كل بُعد يُقاس بأقل من 3 فقرات في المتوسط، وهو ما قد يُضعف الصدق البنائي لقياس كل بُعد على حدة ويُحد من إمكانية إجراء تحليلات تفصيلية على مستوى الأبعاد الفرعية للمتغير التابع. وهذا يُفسر لماذا اقتصر التحليل على الميزة التنافسية "بأبعادها مجتمعة" دون تحليل كل بُعد على حدة.

المنهجية وطرق البحث

بخصوص الصدق: تم عرض الاستبانة على 9 محكمين وهو عدد مناسب، لكن لم تُذكر نسبة اتفاق المحكمين أو المعيار المستخدم لقبول أو رفض التعديلات. كما أن صدق الاتساق الداخلي اعتمد على ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية دون عرض ارتباط كل فقرة ببعدها، وهو الأسلوب الأكثر دقة.

بخصوص الثبات: معاملات ألفا كرونباخ جاءت مرتفعة جداً (تجاوزت 0.85 لجميع الأبعاد و 0.948 للأداة ككل)، وهي قيم ممتازة تعكس اتساقاً داخلياً عالياً. لكن من الملاحظ أن هذه القيم قد تكون مرتفعة بشكل غير عادي بالنسبة لأداة تتكون من 4 فقرات فقط لكل بُعد، مما قد يُثير تساؤلاً حول مدى التداخل بين الفقرات.

مقترح التحسين: توضيح التناقض في تحديد مجتمع الدراسة وتفصيل معايير الاختيار، وزيادة عدد فقرات الأداة خاصة للمتغير التابع بحيث يُخصص لكل بُعد 3-4 فقرات على الأقل، وعرض صدق الاتساق الداخلي على مستوى الفقرات، وتوضيح إجراءات العينة التطبيقية بدقة أكبر.

تحليل البيانات والنتائج

من حيث التحليل الوصفي: جاء العرض منظماً وواضحاً مع جداول مفصلة للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. لكن يُلاحظ أن التفسيرات المقدمة لبعض النتائج الوصفية جاءت تخمينية أكثر من كونها مستندة إلى شواهد (مثل تفسير تراجع التشارك المعلوماتي مع الموردين بـ"تحفظ الشركات")، وكان من الأفضل الإشارة إلى هذه التفسيرات كاحتمالات تحتاج إلى مزيد من البحث.

من حيث اختبار الفرضيات: استخدم الباحث الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسة والانحدار البسيط للفرضيات الفرعية، وهو اختيار مناسب. لكن هناك ملاحظات مهمة. فأولاً، لم يُعرض اختبار الافتراضات الأساسية لتحليل الانحدار بشكل كامل: فقد أُشير إلى غياب التعدد الخطي من خلال مصفوفة الارتباط، لكن لم يُعرض اختبار VIF و Tolerance بشكل صريح،

تحليل البيانات والنتائج

ولم يُختبر افتراض التوزيع الطبيعي للبواقي أو تجانس التباين أو استقلالية الأخطاء (اختبار Durbin-Watson ثانياً، معامل التحديد المرتفع ($R^2 = 0.679$) يُعد نتيجة قوية، لكن كان ينبغي مناقشة معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 لأنه أكثر دقة في حالة وجود متغيرات مستقلة متعددة. ثالثاً، لم يُجرَ تحليل انحدار لكل بُعد من أبعاد الميزة التنافسية على حدة (أثر سلاسل الإمداد على التكلفة، على الجودة، على المرونة، إلخ)، وهو ما كان سيُعمق التحليل ويُقدم رؤى أكثر ثراءً وتفصيلاً.

من حيث مصفوفة الارتباط: قُدمت بشكل واضح ومفيد، وأظهرت علاقات طردية دالة بين جميع المتغيرات. لكن لم يُناقش الباحث إمكانية وجود تأثير وسيط أو معدل لأي متغير، رغم أن الأدبيات تُشير إلى وجود متغيرات وسيطة محتملة في العلاقة بين سلاسل الإمداد والميزة التنافسية.

النتائج

جاءت مناقشة النتائج بصورة مقبولة من حيث ربطها بالدراسات السابقة والإطار النظري، لكن هناك عدة ملاحظات. فالمناقشة اعتمدت بشكل كبير على تكرار ما ورد في التحليل الإحصائي مع إضافة تفسيرات وصفية، وكان من الأفضل تعميق التحليل من خلال مناقشة الأسباب الجذرية للنتائج وتقديم تفسيرات بديلة ومقارنة أعمق مع الدراسات السابقة. كما أن المناقشة لم تتناول النتائج التي تختلف مع بعض الدراسات السابقة ولم تُناقش الحالات التي قد تكون فيها النتائج متناقضة مع ما ورد في الأدبيات. وكان من المفيد مناقشة الـ 32.1% من التباين في الميزة التنافسية التي لم يُفسرها النموذج وما العوامل الأخرى المحتملة التي قد تُسهم في تفسيره.

مقترح التحسين: تعميق المناقشة بتقديم تفسيرات نظرية وعملية أكثر عمقاً، ومناقشة التباين غير المُفسَّر، والإشارة إلى الحالات التي تختلف فيها النتائج مع الأدبيات وتقديم تفسيرات لذلك.

التوصيات

جاءت التوصيات شاملة ومتنوعة ومرتبطة بالنتائج بدرجة معقولة، وهي نقطة قوة في الدراسة. غير أن بعض التوصيات جاءت عامة وتصلح لأي دراسة في مجال سلاسل الإمداد (مثل "تبني معايير الاستدامة" و"تعزيز التعاون بين الشركات")، وكان من الأفضل أن تكون أكثر تحديداً وارتباطاً بالنتائج الميدانية للدراسة. كما أن التوصيات لم تتضمن توجيهات للدراسات المستقبلية بشكل كافٍ، وهو أمر مهم في رسائل الماجستير.

مقترح التحسين: ربط كل توصية بنتيجة محددة من نتائج الدراسة بشكل صريح، وإضافة قسم خاص بتوجيهات الدراسات المستقبلية يتضمن مقترحات بحثية محددة (مثل دراسة المتغيرات الوسيطة، أو التطبيق على قطاعات أخرى، أو استخدام منهجيات بحثية مختلفة).

المراجع

يُلاحظ على قائمة المراجع عدة ملاحظات. فمن حيث التنظيم، لم تُرتب المراجع العربية والأجنبية بشكل موحد وفق نظام توثيق محدد (APA أو غيره). ومن حيث المحتوى، تتضمن القائمة تكراراً لبعض المراجع (مثل دراسة الشاذلي 2021 ودراسة الرويلي وعبدالقادر 2025 ودراسة محسب 2017 ودراسة مومني وتربش 2020 التي تكررت مرتين). كما أن بعض المراجع الأجنبية المذكورة في المتن لم تظهر في قائمة المراجع والعكس. ويُلاحظ أيضاً وجود مرجع مستقبلي (الرويلي وعبدالقادر، 2025) وهو ما يُثير تساؤلاً حول حالته النشورية. كذلك فإن أسلوب التوثيق داخل المتن غير موحد، فأحياناً يُكتب (المؤلف، السنة: الصفحة) وأحياناً (المؤلف، السنة) دون رقم صفحة.

مقترح التحسين: مراجعة شاملة لقائمة المراجع لحذف التكرارات وضمان التطابق بين مراجع المتن وقائمة المراجع، وتوحيد أسلوب التوثيق وفق نظام APA الإصدار السابع بشكل متسق في جميع أجزاء الرسالة.



Thank You